عبد المنعم علي عيسى

الخرائط الملونة لا تصنع دولاً

كانت قراءة المشهد الذي استولده تفجير اسطنبول شهر تشرين الثاني الماضي والذي أعلنت أنقرة في أعقابه نيتها القيام بعمل عسكري من شأنه «حماية حدودها الجنوبية» من التهديدات التي تشكلها «تنظيمات إرهابية» قابعة على تلك الحدود، قد تركزت لدى صانع القرار السياسي في «الإدارة الذاتية» على أن فعلاً من هذا النوع دونه عقبات كبرى ذات طبيعة مستدامة أقله على المدى المنظور، وأبرزها أن كلاً من الولايات المتحدة وروسيا، كل على حدة، تعارضان تلك العملية لحسابات خاصة بكل منهما. وعليه فإنه سيكون من الصعب تخطيها ليكمم بعدها، وبشكل مؤقت على أن الصحفيات يواجهن تسلط الضوء من خلالها على انتهاكات «الإنقاذ» و«النصرة».

وأكدت أنه من غير السهل أن تعمل المرأة بمجال الإعلام في منطقة كإدلب، حيث إن هناك من يراقب عملها ويقيم وينتقد، وثمة من يتصيد أخطاءها ليكمم فمها، مشددة على أن الصحفيات يواجهن تحديات من التحديات خلال عملهن، لكن أكثرها صعوبة التضييق الأمني على تحركاتهن من قبل سلطة الأمر الواقع. واعتبرت إلهام، أن بطاقة الصحفي التي تمنحها «الإنقاذ» تهدف للتضييق على الإعلاميين، إذ تُمنح البطاقة للموالين لـ«النصرة»، الذي يسعى لاحتكار الإعلام وتجنيده ليكون أداة بيده.

وأشارت إلى أن نظرة المجتمع الذكوري الذي لا يتقبل عمل المرأة في هذا المجال تلاحق الصحفية، ظناً أنها أقل كفاءة أو مسؤولية من الرجل، مضيفة: إن تعامل المجتمع مع النساء العاملات في مجال الإعلام يضاعف صعوبات العمل، ويضعهن في صراع دائم لإثبات النجاح. وأكدت أنه بالإضافة إلى التضييق ونظرة الاستخفاف، تتعرض الصحفيات للتحرّش خلال عملهن، وتتخلل محاولات الحصول على معلومات إلى محاولات من قبل الآخر لدعوتهن إلى فنجان قهوة بحجة التعرف إليهن.

وأوضحت الهام، أن البعض يرفضون إعطاء المعلومات عن طريق الهاتف في محاولة لدعوة الإعلاميات إلى مكاتبهم، لافتة إلى أن الأمر يضر بسمعتهن، حتى وإن كانت نيات الطرف الآخر «بريئة». وفي السياق، أكدت سوزان (٢٩ عاماً)، وهو اسم وهمي لأسباب اجتماعية، أن الكثير من الشائعات طالتها لتشويه سمعتها من قبل جانب من مجتمعها ينتقص من عملها ويراه مخالفاً للعادات والتقاليد، في حين تواجه براءة (٢٨ عاماً)، وهو أيضاً اسم وهمي لإعلامية في إدلب، نظرة استخفاف من قبل المجتمع المحيط بها، وزوجها الذي يرفض عملها، ويحاول بمختلف الطرق دفعها للتخلي عنه.

وكالات

أكدن تعرضهن لتضييق أمني واجتماعي وتحرّش

إعلاميات يعملن بأسماء وهمية في إدلب خوفاً من «النصرة»

أكدت صحفيات يعملن في مناطق سيطرة تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، أنهن يعملن بأسماء وهمية، خوفاً من تتبعهم من قبل التنظيم، مؤكدات تعرضهن للتحرش خلال عملهن إضافة إلى نظرة المجتمع السيئة إليهن.

ونقلت مواقع إلكترونية معارضة عن إلهام (٣٥ عاماً)، وهو اسم مستعار لصحفية ومراسلة تعمل في إدلب، أنها لا تستطيع الإفصاح عن عملها، إذ رفضت التوجه إلى ما تسمى «المديرية العامة للإعلام» التابعة لما تسمى «حكومة الإنقاذ» التابعة بدورها لـ«النصرة» والعاملة في إدلب وأجزاء من ريف حلب الغربي للحصول على «بطاقة صحفي»، خوفاً من تتبع نشاطها ومن نظرة المجتمع إليها.

وأوضحت إلهام، أنها اختارت استخدام اسم مستعار للاستمرار بعملها الذي تحب، من دون الحاجة إلى استخراج بطاقة صحفي، خوفاً من البحث في سجلات تقاريرها التي تسلط الضوء من خلالها على انتهاكات «الإنقاذ» و«النصرة».

وأكدت أنه من غير السهل أن تعمل المرأة بمجال الإعلام في منطقة كإدلب، حيث إن هناك من يراقب عملها ويقيم وينتقد، وثمة من يتصيد أخطاءها ليكمم فمها، مشددة على أن الصحفيات يواجهن تحديات من التحديات خلال عملهن، لكن أكثرها صعوبة التضييق الأمني على تحركاتهن من قبل سلطة الأمر الواقع. واعتبرت إلهام، أن بطاقة الصحفي التي تمنحها «الإنقاذ» تهدف للتضييق على الإعلاميين، إذ تُمنح البطاقة للموالين لـ«النصرة»، الذي يسعى لاحتكار الإعلام وتجنيده ليكون أداة بيده.

وأشارت إلى أن نظرة المجتمع الذكوري الذي لا يتقبل عمل المرأة في هذا المجال تلاحق الصحفية، ظناً أنها أقل كفاءة أو مسؤولية من الرجل، مضيفة: إن تعامل المجتمع مع النساء العاملات في مجال الإعلام يضاعف صعوبات العمل، ويضعهن في صراع دائم لإثبات النجاح. وأكدت أنه بالإضافة إلى التضييق ونظرة الاستخفاف، تتعرض الصحفيات للتحرّش خلال عملهن، وتتخلل محاولات الحصول على معلومات إلى محاولات من قبل الآخر لدعوتهن إلى فنجان قهوة بحجة التعرف إليهن.

وأوضحت إلهام، أن البعض يرفضون إعطاء المعلومات عن طريق الهاتف في محاولة لدعوة الإعلاميات إلى مكاتبهم، لافتة إلى أن الأمر يضر بسمعتهن، حتى وإن كانت نيات الطرف الآخر «بريئة». وفي السياق، أكدت سوزان (٢٩ عاماً)، وهو اسم وهمي لأسباب اجتماعية، أن الكثير من الشائعات طالتها لتشويه سمعتها من قبل جانب من مجتمعها ينتقص من عملها ويراه مخالفاً للعادات والتقاليد، في حين تواجه براءة (٢٨ عاماً)، وهو أيضاً اسم وهمي لإعلامية في إدلب، نظرة استخفاف من قبل المجتمع المحيط بها، وزوجها الذي يرفض عملها، ويحاول بمختلف الطرق دفعها للتخلي عنه.

وكالات

دعت دولهم لاستعادتهم واعتبرت عدم مثولهم أمام سلطة قضائية «جريمة حرب»

«رايتس ووتش»: احتجاز عوائل الدواعش في مخيمات «قسد» يتم بموافقة بلدانهم

رعايا من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي المحتجزين في مخيمات ميليشيات «قسد» في شمال شرق سورية (عن الانترنت – أرشيف)

اعتبرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الأميركية، أن عدم امتثال رعايا مسلحي تنظيم داعش الإرهابي المحتجزين في مخيمات ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» في شمال شرق سورية أمام سلطة قضائية، ولجرد صلتهم العائلية فقط «جريمة حرب وعقوبة جماعية»، مؤكدة أن الأجانب منهم محتجزون «بموافقة ضمنية أو صريحة من بلدانهم الأصلية»، داعية الدول إلى استعادة رعاياها.

وقالت المنظمة غير الحكومية في تقرير نقلته شبكة «روودا بيجيتال» الكردية العراقية: «لم يمثل أي من الأجانب أمام سلطة قضائية في شمال شرق سورية لتحديد ضرورة وقانونية احتجازهم، مما يجعل أسرهم تعسفياً وغير قانوني، الاحتجاز على أساس الروابط الأسرية فقط يرقى إلى عقوبة جماعية، وهي جريمة حرب».

وذكرت، أن الأجانب يحتجَزون في شمال شرق سورية (في المخيمات التي تديرها ميليشيات قسد) «بموافقة ضمنية أو صريحة من بلدانهم الأصلية»، لافتة إلى قيام بعض الدول، مثل بريطانيا والدنمارك، بإسقاط الجنسية عن العديد من مواطنيها أو بعضهم، تاركة العديد منهم بدون جنسية أو انتهاك لحقهم في الجنسية.

وأشارت إلى أن «أكثر من ٤٠٠٠ ٤٢ أجنبي متهمون بأن لهم صلات مع تنظيم داعش، ما زالوا محتوى من قبل بلدانهم في مخيمات وسجون «قسد» في شمال شرق سورية، رغم زيادة عمليات إعادة النساء والأطفال إلى أوطانهم في الأشهر الأخيرة». وحسب المنظمة، فإن رعايا الدواعش المحتجزين في مخيمات «قسد» معظمهم من الأطفال، إلى جانب ٣٢، ٢٠٠ سوري، محتَجز في المخيمات في المنطقة «تهدد حياتهم»، خاصة أن الاعتداءات الجوية والدفعية الأخيرة التي نفذتها قوات الاحتلال التركي على المنطقة «فاقمت الخطر».

من جانبها، قالت المديرة المشاركة لقسم الأزمات والنزاعات في «رايتس ووتش» ليتا تايلر: «تيبّر هجمات تركيا الحاجة الملحة لقيام جميع الحكومات بالمساعدة في إنهاء الاحتجاز غير القانوني لمواطنيها في شمال شرق سورية، والسماح للجميع بالعودة إلى ديارهم ومحاكمة البالغين حسب الاقتضاء، مقابل كل شخص أعيد إلى المنزل، لا يزال سبعة آخرون محتجزين في ظروف جائرة، ومعظمهم من الأطفال».

وقال رجل عراقي في «مخيم الهول» بريف الحسكة: إن «موالين لداعش قتلوا العديد من أقاربه المقربين في المخيم عام ٢٠٢٢»، واصفين إياهم بـ«الجواسيس».

وأضاف: «تركوا في رسالة (مكتوبة) مثبتة بسكين، تقول: «الله أكبر، الدولة الإسلامية باقية، إن ذبحك قريب».

ودعت «رايتس ووتش» الدول إلى «إعادة المحتجزين إلى أوطانهم أو المساعدة في إعادتهم، بما يعيد الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً بين فيهم الأطفال وأمهاتهم».

وطالبت ما سمتها «سلطات شمال شرق سورية»، المتمثلة بما تسمى «الإدارة الذاتية» التي تهيمن عليها «قسد»، السماح لجماعات الإغاثة والمراقبين المستقلين بالوصول غير المقيد إلى جميع مواقع الاحتجاز، وضمان العلاج الفوري للمحتجزين الذين يحتاجون إلى رعاية طبية متقدمة ومنقذة للحياة.

وتحتجز «قسد» في مخيماتها شمال شرق البلاد والتي يعد «الهول» أبرزها، إضافة إلى نازحين سوريين وعراقيين، آلافاً من عوائل مسلحي تنظيم «داعش» يحاول إعادة بناء نفسه والانطلاق من السجون والمخيمات، والمؤكد أن إلهام أحمد من ستصدر القرار بفتح تلك السجون والمخيمات إذا ما ارتأت أن الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ، لكن الأهم ما ورد في ذلك السياق هو قولها: «لدينا معلومات بأن «الرئيس التركي رجب أردوغان حصل اليوم على ضوء أخضر من (الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين للقيام بغزو بري ضد مناطقنا».

الآن، أطلق الرئيس التركي، وفق بيان للخارجية الروسية في ١٦ كانون الأول الجاري، دعوة لعقد قمة تركية سورية برعاية روسية، وكل التقارير تشير إلى أن دمشق غير مستعجلة عليها، ويمعنى آخر ربما تسعى إلى تأجيلها للصيف القادم الذي سيشهد انقشاع المشهد السياسي التركي الضبابي راهناً، لكن نظرة متأنية للوقائع والمعطيات تقول: إن الصيف القادم هو موعد متأخر لحدث من هذا النوع وهو، فيما لو حصل، سيكون الحدث الأهم منذ ٣٠ أيلول ٢٠١٥، في تاريخ الأزمة السورية الممتد لأحد عشر عاماً، وعلى الرغم من أن هناك الكثير من الثوابت التي لا يمكن لدمشق التغاضي عنها في الجنوب التركي وخصوصاً إذا ما توصل الطرفان من جديد إلى تفعيل اتفاقية أضنة للعام ١٩٩٨، أو إنتاج واحدة معدلة منها، وهذا في نهاية المطاف سيعني تحطيماً تاماً للمشروع الذي ابتنى قوامه على فرضية دوام الافتراق التركي السوري، الآنفة الذكر.

باقي تصريحات إلهام أحمد تكشف أيضاً خذلاناً أميركياً من نوع قولها: «إن توسيع الناتو يجب ألا يكون على حساب قوات سورية الديمقراطية- قسد»، الأمر الذي يتكشف أيضاً عبر التمسك بـ«شماعة داعش» الذائعة الصيت، عندما أشارت إلى أن «تنظيم داعش يحاول إعادة بناء نفسه والانطلاق من السجون والمخيمات»، والمؤكد أن إلهام أحمد من ستصدر القرار بفتح تلك السجون والمخيمات إذا ما ارتأت أن الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ.

أدلت «رئيسة مجالس سورية الديمقراطية- مسد» إلهام أحمد، يوم ١٥ من شهر كانون الأول الجاري بالعديد من التصريحات التي تشكل اعترافاً بـ«خطأ» واضح في الحسابات، ثم تكشف عن «مخاوف» كانت معروفة لكنها فضلت الإعلان عنها صراحة للمرة الأولى، من نوع قولها «نحن ننظر بعين الشك للتقارب السوري التركي إذا ما حصل هذا قبيل أن تحل قضية الشعب الكردي»، وهذا يتم عن أن محور الإستراتيجية التي انتهجتها «الإدارة الذاتية» منذ إعلانها يقوم، بعد التحالف مع واشنطن، على قاعدة أن التلاقي بين أنقرة ودمشق أمر يات شبه مستحيل قياساً للحمولات التي أرخت بها ظلال التدخل التركي السلبي في الأزمة السورية، والمؤكد أن في تصريح إلهام أحمد ما يدعو إليه، فتقارب محتمل بين دمشق وأنقرة سوف يطيح بعمق إستراتيجي مهم لـ«الإدارة الذاتية» يمثله «حزب العمال الكردستاني» العامل في الجنوب التركي وخصوصاً إذا ما توصل الطرفان من جديد إلى تفعيل اتفاقية أضنة للعام ١٩٩٨، أو إنتاج واحدة معدلة منها، وهذا في نهاية المطاف سيعني تحطيماً تاماً للمشروع الذي ابتنى قوامه على فرضية دوام الافتراق التركي السوري، الآنفة الذكر.

باقي تصريحات إلهام أحمد تكشف أيضاً خذلاناً أميركياً من نوع قولها: «إن توسيع الناتو يجب ألا يكون على حساب قوات سورية الديمقراطية- قسد»، الأمر الذي يتكشف أيضاً عبر التمسك بـ«شماعة داعش» الذائعة الصيت، عندما أشارت إلى أن «تنظيم داعش يحاول إعادة بناء نفسه والانطلاق من السجون والمخيمات»، والمؤكد أن إلهام أحمد من ستصدر القرار بفتح تلك السجون والمخيمات إذا ما ارتأت أن الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ، لكن الأهم ما ورد في ذلك السياق هو قولها: «لدينا معلومات بأن «الرئيس التركي رجب أردوغان حصل اليوم على ضوء أخضر من (الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين للقيام بغزو بري ضد مناطقنا».

الآن، أطلق الرئيس التركي، وفق بيان للخارجية الروسية في ١٦ كانون الأول الجاري، دعوة لعقد قمة تركية سورية برعاية روسية، وكل التقارير تشير إلى أن دمشق غير مستعجلة عليها، وبمعنى آخر ربما تسعى إلى تأجيلها للصيف القادم الذي سيشهد انقشاع المشهد السياسي التركي الضبابي راهناً، لكن نظرة متأنية للوقائع والمعطيات تقول: إن الصيف القادم هو موعد متأخر لحدث من هذا النوع وهو، فيما لو حصل، سيكون الحدث الأهم منذ ٣٠ أيلول ٢٠١٥، في تاريخ الأزمة السورية الممتد لأحد عشر عاماً، وعلى الرغم من أن هناك الكثير من الثوابت التي لا يمكن لدمشق التغاضي عنها